لخدمة خطتها التي تهدف الى اعتبارها مدخلا للتراجع عن قرارات قمة بغداد ونسف المعادلة «اتفاقات كامب ديفيد = المقاطعة» و«التراجع عن كامب ديفيد = المصالحة بعودة مصر الى الصف العربي». وهي تفعل ذلك كونه يساعدها في الالتقاء مع اتفاقيات كامب ديفيد في منتصف الطريق، وانتقال الحلول الأميركية ـ الاسرائيلية ـ الرجعية الى الجبهات العربية الأخرى في تطبيقاتها العملية، وهي تشكل، عملياً وموضوعياً، دعوة صريحة الى التحاق الدول العربية بالخط الساداتي الاستسلامي المرتبط بكامب ديفيد، ودعوة اكثر صراحة للقفز على قرارات بغداد التي أرست اسس التعامل مع النظام المصري، بمقاطعته ومحاصرته سياسياً واقتصادياً...الخ، وتؤكد المعلومات، في هذا المجال، ان عددا من الدول العربية تتحرك في هذا الاتجاه، وانطلقت تشيد بالانجازات التي حققها نظام مبارك باستعادة سيناء، دون كلمة عن الثمن الثقيل على حساب مصر (حيث ما زال النزاع ناشبا حول شريط طابا الذي بقيت كل المؤسسات الاسرائيلية فيه حتى الآن) والعرب وخاصة شعب فلسطين. ان المرحلة القادمة سوف تشهد، بالتأكيد، نشاطا اميركيا ورجعيا محموماً في اتجاهين، الأول يتمثل في الترويج لنظام حسني مبارك في الاطار الذي حددناه، والثاني: في الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربي، تكون مهمته البحث في تبني مشروع استسلامي كمبادرة عربية جماعية بالاضافة الى عودة مبارك. ولتسهيل انجاز هذه المهمة، فقد تدفع الولايات المتحدة باتجاه اعطاء الضوء الأخضر لاسرائيل بالعربدة ضد الثورة الفلسطينية وشعبنا في المناطق المحتلة، مرشحة إلى أن تصل الى حدود «حرب شاملة» على الجبهة الشرقية. ومن هنا، فان المهمة المباشرة التي تقوم على رأس جدول اعمال م.ت.ف. وجبهة الصمود والتصدي وفصائل حركة التحرر الوطني العربي تتمثل، ولا شك، في المجابهة والتصدي الحازمين للاوهام التي تقوم رجعيات العرب في ترويجها والتغني بالمآثر العظيمة لنظام مبارك، تمهيداً لضرب قرارات قمة بغداد ولطرح عودته على بساط البحث عربيا، والوقوف في وجه محاولاتها التي تهدف إلى تقويض قرارات بغداد، والقفز عليها باتجاه شروط جديدة للعلاقة مع مصر مبارك، وعدم الرضوخ لاية ابتزازات أو تهديدات اميركية ـ رجعية عربية في هذا الصدد، وبالاصرار على الدول العربية الأخرى للمحافظة على التزاماتها بقرارات بغداد بشأن العلاقة مع مصر، إلى ان تستقيم المعادلة بعودة مصر المتحررة من سلاسل كامب ديفيد.

وفي ذات السياق، تتأكد الأهمية الخاصة لدور الحركة الوطنية المصرية، وللقوى الجدية منها بشكل اكثر تحديداً بضرورة التخلي عن الأوهام الضارة التي تطل برأسها في صفوفها بين الحين والآخر، تتعلق باشارات تكتيكية حول تغيير ما في سياسة النظام، أوقعها، حتى الآن، في مطب الفصل بين الجانب المصري في اتفاقية كامب ديفيد والصلح الثنائي المنفرد مع العدو الاسرائيلي، وبين الجانب الفلسطيني المتمثل في مباحثات الحكم الذاتي الاداري الخاص بالمناطق المحتلة، فضلا عن احتلال الجولان السورية وضمها. فاذا كانت ظروف النضال تفرض، احيانا، ان تباشر القوى الثورية في تكتيك مؤقت للحفاظ على قواها الذاتية، بسبب الخلل الفادح في موازين القوى في الصراع الدائر مع القوى الرجعية الداخلية، او النظام الرجعي، فليس ثمة ما يبرر على الاطلاق ان تبشر بحبال الوهم، أو التبرع بتجميل وجه النظام الذي يتمسك ببرنامج كامب ديفيد على صعده